بول ولو منعلظا كرؤس الابر ولو محل ادخال
الخيط للضرورة وان امتلأ منه الثوب والبدن ولا يجب
غسله لو اصابه ماكثير وعن ابي يوسف يجب ولو القيت نجاسة
في ماء فاصابه من رشاشها لا ينجسه مما لا يظهر اثر النجاسة وعفي عن ملاقاة
ما يمكن الاحتراز عنه من غسالة الميت مادام في محل غسله لعموم البلوى به
وبعد اجتماعها يتنجس باصابته واذا انبسط الذهن النجس فزاد
على القدر الموفو عنه لا يمنع في اختيار المرغيناني وجماعة بالنظر
لوقت الاصابة وفي مختار غيرهم المنع فان صلى قبل انتشاره صحت
وبعده لا وبه اخذ الاكثرون كما في السراج الوهاج ولو مشى في
السوق فاثر قدماه مما رش فيه لا يجوز صلاته لغلبة النجاسة فيه
وقيل يجوز ورد بغلبة الطين والوحل الذي فيه نجاسة عفوا لا اذا علم
عين النجاسة للضرورة ولو ابتل فراشه اثر نجس وكان ابتلالها من
عرق نائم عليها او كان من بلل قدم وظهر اثر النجاسة هو طعم او لون او ريح
في البدن والقدم نجس الوجود بها لا الاثر والا اي وان لم يظهر اثرها
فيهما فلا ينجسان كما لا ينجس ثوب جاف طاهر لف في ثوب نجس
رطب لا ينعصر بلا عصر لعدم انفصال جرم النجاسة اليه واختلف المشايخ
فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر فذكر الحلواني

انه لا ينجس في الاصح وفيه نظر لان كثيرا من النجاسة تشربه الجاف
ولا يقطر بالعصر كما هو مشاهد عند ابتداء غسله فلا يكون المنفصل
اليه مجرد ندوة الا اذا كان النجس لا يقطر بالعصر فيتعين ان
يفتى بخلاف ما صححه الحلواني ولا ينجس ثوب رطب بشره على
ارض نجسة ببول او سرقين لكنها يابسة فتشربت الارض
منه اي من الثوب الرطب ولم يظهر اثرها فيه ولا ينجس الثوب
بريح هبت على نجاسة فاثارت الريح الثوب الا ان يظهر اثرها اي
النجاسة فيه اي الثوب وقيل ينجس ان كان مبلولا لانتصاقها به
ولو خرج منه ريح وقعد مبلولا لحكم شراح الاثر بنجسه وغيره
بعدمه وتقدم ان الصحيح طهارة الريح الخارجة فلا ينجس الثياب
المتلة ويظهر ينجس سواء كان بدنا او ثوبا او انية بنجاسة ولو
غليظة مرئية كدم برؤ العينها او كان بمرة اي غسلة
واحدة على الصحيح ولا يشترط التكرار لان النجاسة فيه باعتبار
عينها فتزول برؤالها وعن الفقيه ابي جعفر انه يغسل مرتين او
بعد زوال العين الحاقا لها بغير مرئية غسلة مرة وعن فخر الاسلام
ثلاثا بعده كغير مرئية لم تغل وسع محل الحجامة بثلاث
خرق وطهارات تظلق مجزي عن الغسل لانه يعمل عمله ولا يظهر اثر